

# الخارجية الأمريكية : سجل اليمن ضعيف وقيود كبيرة تعيق التغيير واشنطن تعلن انتهاء العمليات الحربية الكبرى في العراق

أدع إلى سبيل ربك  
بالحكمة والموعظة  
الحسنة وجادلهم  
بالتي هي أحسن  
صَلَاةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ



لسان حال حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)

أعلن مسؤول في قيادة أركان الجيش الأمريكي أن العمليات العسكرية الكبيرة في العراق قد انتهت. لكن الجنود الأميركيين مازالوا يشاركون في معارك صغيرة أحيانا تكون عنيفة. وقال الجنرال ستانلي ماكريستال في مؤتمر صحفي في البنتاغون إنه في الوقت الذي تنتهي فيه العمليات الحربية الكبيرة تدريجيا، نواصل المشاركة في عمليات قتالية صغيرة بينها مواجهات عنيفة في بعض المناطق. وأضاف الجنرال الأميركي أن يوم الاثنين كان اليوم الأخير الذي تشارك فيه طائرات تنطلق من خمس حاملات للقيام بمهام عسكرية. وأكد قرب رحيل حاملتين للطائرات من الخليج وأن ثلثة ستغادر المتوسط أيضا قريبا. وقال إن وتيرة القصف تراجعت بعد أن بات مجمل الأراضي العراقية عمليا تحت السيطرة. وقد بدأت القوات الأميركية والشرطة العراقية تسيير دوريات مشتركة لحفظ الأمن، في حين عقد

ممثلون عن حركات وأحزاب سياسية عراقية مختلفة من الداخل والخارج اجتماعا تحت اسم الإدارة المدنية أعلنوا فيه أنه لن تتخذ أي إجراءات بحق منتسبي حزب البعث وقوى الأمن والجيش ما لم يكونوا شاركوا في ما سموه جرائم ضد المواطنين العراقيين. وأكدت التقارير الصحفية أن معظم المدن العراقية باتت تتمتع بشيء من الأمن وتخلصت من حالة الفوضى والنهب التي كانت تعرضت لها في الأيام الماضية، وأكدت أن العامل الأهم في استتباب الأمن يرجع إلى قيام لجان من المواطنين بحفظ الأمن داخل الأحياء. وعلى الصعيد السياسي من المؤمل أن يؤدي اجتماع المعارضة العراقية المقرر عقده في الناصرية اليوم إلى التمهيد لعقد مؤتمر في بغداد من أجل وضع حكومة انتقالية وسط ظهور مخاوف من نزاعات محتملة بين الفصائل المتنافسة التي تسعى للتنمية..... ص ٢

اسبوعية - جامعة • العدد (٢٤٤)

الثلاثاء ١٣ صفر ١٤٢٤هـ - الموافق ١٥ أبريل ٢٠٠٢م • 8 صفحات

اليمن ٢٠ رايلا - السعودية: ريالان

## إلقاء القبض على رئيس البرنامج النووي العراقي

أعلنت مصادر أميركية مسئولة عن استسلام ثاني أكبر العلماء العراقيين طوعا لسلطات دولة عربية، ليست سوريا وقالت إن محققى المخابرات المركزية «سي. آي. آيه» استجوبوا كبير العلماء النوويين جعفر الجعفر في أحد سجون تلك الدولة، تمهيدا لانفراط عقد شبكة الخبراء وضبطهم وفقا لما ذكرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز».

من جانبها قالت شبكة (ان بي سي) الإخبارية أمس أن الجعفر بعد غنيمة كبيرة بالنسبة للتحالف لما يملكه من معلومات مهمة وسرية عن البرنامج النووي العراقي والتي كانت المنظمات الدولية ممثلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية تسعى للتوصل لها عبر قرارات الشرعية الدولية إلا أن ماطلة النظام العراقي السابق والتفافه

## الخارجية الأمريكية : سجل اليمن ضعيف وقيود كبيرة تعيق التغيير

أكد تقرير الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في اليمن لعام ٢٠٠٢ وجود قيود سلطوية تحد من قدرة المواطنين اليمنيين على التغيير، وفيما أشاد التقرير ببعض التحسن قال إن سجل الحكومة ما يزال ضعيفا في عدد من جوانب حقوق الإنسان حيث الاعتقال العشوائي والاحتجاز الطول ممارسات شائعة، والأمن يقوم عادة بتفتيش البيوت والمكاتب ويراقب الهاتف والمراسلات خلافا للدستور والقوانين ودون إذن قضائي. وأضاف إن القضاء ما يزال استقلاله اسميا لكنه

ضعيف ويعرقله بشدة الفساد وتدخلات السلطة التنفيذية، علاوة على أن أوضاع السجون سيئة ولا ترقى إلى المعايير الدولية، واستمرار وجود السجون الخاصة لعدد من المشايخ وفي بعض المنشآت الحكومية، في وقت تحكم فيه السلطة سيطرتها بشدة لمنع دخول المنظمات غير الحكومية إلى الاعتقال.

وأكد التقرير أن نظام التعددية الحزبية ضعيف وأن سلطة اتخاذ القرار والسلطة السياسية الحقيقية مازال في أيدي قيادي السلطة التنفيذية.

## تعرضوا للاعتداء والملاحقة.. عودة ٣٠٠ يمني من العراق

يصل إلى صنعاء اليوم على متن رحلة خاصة ١٥٠ عائدًا من العراق معظمهم من المتطوعين للحرب والآخرين من الطلاب اليمنيين الدارسين في العراق. وكان عدد مماثل قد وصل أمس مطار صنعاء في رحلة رتبته رسمياً بتوجيهات رئاسية استجابة لنداءات استغاثة من الطلاب والمتطوعين الذين تقطعت بهم السبل عقب انهيار نظام البعث في العراق وتعرضهم للاعتداءات والمضايقة من قطاع واسع من العراقيين الذين يعتبرونهم على صلة بنظام الحكم السابق.

وفي اتصال هاتفي مع (رأي) قال أحد العائدين أنهم وصلوا صنعاء في حالة سيئة، وأنه قد جرت محاولة لاعتقالهم من قبل سلطات أمن المطار لكنها عدلت عن ذلك. مؤكداً أن عدداً من المتطوعين اليمنيين قد قتل في المعارك لكنه لم يتمكن من تحديد عددهم.

## الرياض تحتضن مؤتمراً إقليمياً لدول جوار العراق الجمعة

نشطت الاتصالات العربية الرسمية لمواجهة تداعيات انهيار النظام العراقي، أبرزها قمة مصرية أردنية قالت الأبناء أنها ركزت على وحدة العراق وسلامة أراضيه في موازاة اتصالات بين عواصم السعودية واليمن والأردن. وعقد حسني مبارك رئيس مصر وعبدالله الثاني ملك الأردن أمس قمة سريعة في القاهرة بحثاً خلالها تطورات الملف العراقي. إضافة إلى اتصالات هاتفية جرت بين عدد من الزعماء العرب.

وقد أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن المملكة العربية السعودية دعت إلى عقد مؤتمر إقليمي عاجل على مستوى وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق يوم الجمعة القادم في الرياض لدراسة تطورات الوضع في هذا البلد. ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن الفيصل قوله «دعت المملكة إلى عقد مؤتمر إقليمي عاجل للدول المجاورة للعراق».

وأضاف الفيصل إن الدعوة للمؤتمر تأتي استجابة للظروف الراهنة وتطوراتها في العراق والتي يتأثر بها الشعب العراقي على وجه خاص وانعكاساتها على دول المنطقة عموماً. التنمة..... ص ٢

## الصحاف يقتحم قناة الجزيرة

كشف الإعلامي المعروف ماجد عبد الهادي مراسل قناة الجزيرة في بغداد النقاد عن أن وزير الإعلام العراقي السابق محمد سعيد الصحاف قد اقتحم مكتب القناة وهدد بتصفيته.

ونقلت اليونانيتدبيرس عن ماجد قوله إن الوزير محمد سعيد الصحاف الذي اختفى منذ استيلاء القوات الأمريكية على بغداد يوم الأربعاء الماضي اقتحم مكتب الجزيرة في بغداد وهو يحمل رشاش كلاشنكوف وهدد بالقتل وبقطع يديه من كتفيه ورميه في صحراء الرويشد إذا استمر في بث تقارير تظهر التقدم العسكري الأمريكي صوب بغداد.

وقال عبد الهادي إن الصحاف «اتهمني باني عميل للامريكان وطلب مني أن أنفي ما ذكرته في تقريرتي».

وكان عبد الهادي وصل إلى عمان مرافقاً جثمان زميله طارق أيوب الذي قتل يوم الثلاثاء أثناء قصف الطائرات الأمريكية لبغداد.

## أرقام المرشحين تشهد تذبذباً مضطرباً لجنة الانتخابات تفشل بامتياز

لمرشي الانتخابات (١٥٣٦) مرشحاً ومرشحة بينهم (٤٨٦) من المستقلين.. في حين نسبت الميثاق للجندي قوله أن عدد المرشحين (١٤٥٣) منهم (٤٢٢) مستقلاً.. مراقبون سياسيون يعزرون تلك التناقضات إلى تغليب الولاءات الحزبية لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات على الولاء الوطني ما أدى إلى عجزهم التام عن مواجهة الضغوط الحزبية الخارجية التي تشل قدرة اللجنة على متابعة السير في مهامها وفق الخطوات والجدول الزمني المعدة سلفاً. ودلل المراقبون على فشل اللجنة في إدارة الانتخابات بعدم قدرتها على إعلان

النتائج النهائية للمرشحين حزبين ومستقلين حتى اليوم رغم مرور (١٢) يوماً على إغلاق باب الترشيح، وثمانية أيام على آخر يوم لفترة الانسحاب.. وهو اليوم الذي حددته اللجنة للإعلان عن النتائج النهائية للمرشحين في مقار اللجان الأصلية ووسائل الإعلام.. اللجنة العليا للانتخابات كانت قد دعت الصحفيين الأسبوع الماضي للمؤتمر صحفي تعلن فيه النتيجة النهائية لعدد المرشحين، غير أنها تراجعت عن تلك الدعوة واجلت المؤتمر إلى أمس الأول الأحد ثم أرجأته للمرة الثانية إلى أجل غير مسمى..

وتقول ذات المصادر أن عدداً من المرشحين المستقلين الذين استوفوا شروط الترشيح حجزت ملفاتهم من قبل اللجان الفنية بالمحافظات ولم يتم إرسالها إلى اللجنة العليا للانتخابات بهدف إجبارهم على الانسحاب أو الحيلولة بينهم وبين تسجيل اسمائهم كمرشحين بناء على توجيهات وضغوط حزبية نافذة.. ما يحدث في الدهاليز المظلمة لهذه الانتخابات لم تشل حركة اللجنة العليا وتوقعها في حرج شديد فحسب بل وترغمها على أن تكون أول المخالفين للأنظمة والقوانين.. وتضع العديد من علامات الاستفهام حول مصير المراحل القادمة..





## نتائج حرب عند قوم نوادر

## حرب .. تشير الضحك !!

## كتب - محمد الظاهري:

للوهلة الأولى بدا الأمر وكأنه متعلق بكذبة إبريل حين اقتحم (عبد الوهاب) جمعاً من أصدقائه في المعهد الأميركي الذي يدرسون فيه اللغة الإنجليزية وصرخ فيهم بشكل انفعالي (ألم تسمعوا آخر الأخبار).

كانت الحرب الدائرة في العراق حينها هي الشغل الشاغل للناس، والإعلام، وحتى للأول من إبريل يوم الكذب العالمي، وحين يطرح مثل هذا السؤال لن تلثفت الأذهان إلى أي مكان آخر غير (بغداد) ودون أن ينتظر (عبد الوهاب) إجابة رفاقه قال بنفس النبرة (مش صدام دخل بغداد؟).

قبل أن يتكشفوا أن هذه هي الكذبة التي قرر صديقهم افتتاح يوم الكذب العالمي بها كان عدد منهم قد طرح عشرات الأسئلة (صحيح؟ مش معقول؟ متى حدث ذلك؟ أي قناة بثت الخبر؟) وقال (عبد الوهاب) «لم أجد غير الحرب موضوعاً لنكتتي في هذه الظروف.. وكانت ناجحة».

لكن الأمر لم يتوقف عند الأول من إبريل الذي أصبح موعداً لتبادل السخرية والمقالب بالذات بين شريحة الشباب، فالجرب ما تزال موضوعاً دسماً للسخرة، ورسائل هواتف المحمول لم تتوقف عن استقبال المزيد من النكات، التي جعلت «العلوج» قبيلة في تكساس.

حتى (عبد الوهاب) ما زال يروقه بشكل قوي مثل غيره أن يبدأ حديثه عن آخر رسالة، ويتسابقون للحصول على سبق من نوع (خبر عاجل) الذي تناقلته (الهواتف) بعد خمسة أيام من بدء المعركة، ويقول الخبر

ببرود (أذاع التلفزيون السوداني قبل قليل أن الحرب على العراق بدأت).

قد تكون السخرية هي القالب، لكن ما حملته النكات بقسوة أحياناً يحمل آراء لا تسمح الديمقراطية العربية بإذاعتها، وربما حاول الشارع العربي الخروج من حصار الكابينة الذي وجد نفسه محاطاً به بالسخرية، حين وجد أن الدموع والتوسلات لا تجدي..

في رسالة أخرى تسال صحفي أمام بوش (ما وجه القربة بينك وبين السيد بلير)، إجابة بوش كانت قاطعة: «لا توجد أي صلة قرابة، أنا من العلوج.. وهو من الطراير».

وفي «خبر عاجل» جاء التالي «كشفت مصادر استخباراتية أن العلوج قبيلة في تكساس».

حسنًا.. ماهي النكتة التالية يبدو أن مصطلح «العلوج» الذي أكثر (محمد سعيد الصحاف) استخدامه وأثار كثيراً من التساؤلات عن معناه، وأصله حظي بنصيب جيد من اهتمامات الضاحكين. وتقول أنباء الموبايل أن القوات الأميركية أقت القبض على الصحاف وطالبته بالإفصاح عن معنى كلمة «العلوج» مقابل إطلاق سراحه.

كان الصحاف قد فسر الكلمة في وقت اسبق وبشكل يدعو للسخرية بالف شتيمة أخرى، لكن في هذه الظروف، وحسب (الموبايل) قال الصحاف: (معناها العاقين عن الناس).

حين اختفى (صدام) مخفلاً وراء كل هراء الزعماء غير الصالحين، ووعودهم قرر بوش إهداء أغنية (بابا فين) لعددي صدام في مكالمة هاتفية، ولأن الصحاف الوزير العراقي الوحيد

الذي بقي حتى آخر لحظة يؤدي دوره على أكمل وجه فقد قررت CNN اعتماده ككبيراً لمراسليها.

وتقول آخر أنباء (الموبايل) أن منافسة حامية الوطيس نشبت بين (الجزيرة) و(CNN) وعدد من محطات التلفزة ووكالات الأنباء كلها تريد أن يعمل (الصحاف) معها مراسلاً صحفياً!!

لقد أثار أداء الصحاف اهتمام الجميع، واحتل رأس قائمة أبرز شخصيات الحرب مقاسمة مع بوش وبلير وربما كان هذا أمراً سيئاً حين يتعلق الأمر بطرق ووسائل الاهتمام الساخر.

آخر النكات قسالت «نفي الصحاف أن يكون التمثال الذي أسقطته القوات الأميركية وسط بغداد لصدام حسين الحقيقي» وقال أنه تمثال لأحد أشباهه.

سخرية جيدة من أسطورة الأشياء التي صنعتها واشتغل وصديقها صدام نفسه، لكن النكتة التالية مختلفة وغير مزوجة.

«قال الصحاف إن عملية إنزال تماثيل صدام حسين في بغداد بغرض معالجتها وتجديدها، وليست كما يدعي «العلوج» جيد.. ماذا بعد عن «تماثيل صدام» هذه المرة ليس عبر «الموبايل» بل عبر أحد مواقع الإنترنت المتخصصة في هذا المجال، ويقول الخبر أن مواطناً عربياً أكد لإحدى قنوات التلفزة العربية «سقط صنم، وبقى ٢٠ صنماً».

ربما يتجاهل الزعماء العرب نقمة الشعوب العربية عليهم، ورغبتهم في الإطاحة بهم، لكنهم لن يتمكنوا من تجاهل هذه، فقد تدغوا أمنية بالنسبة لهم. ففي رسالة موبايل تسال

صاحبها «إذا سقطت طائرة ابانثي تحمّل بوش وبلير وأنفجرت، فمن سينجو؟» وبعد فراغ خير تأتي الإجابة «سينجو العالم»، إذ.. إنها وجهة نظر جديدة بالنسبة للزعماء العرب.

لم ينج أحد من سخرية الناس بسبب هذه الحرب، ففي رسالة أخرى تناقلتها هواتف المحمول بعد قرار تعيين (فرانكس) حاكماً عسكرياً للعراق ما يلي: «طالب فرانكس جامعة الدول العربية بحجز مقعد خاص به في الجامعة، للمشاركة في قممها القادمة»، إنه مقترح جيد ربما تخرج الجامعة العربية لأول مرة في تاريخها بشيء آخر غير بيانات التنديد والشجب..

حتى المجندات في الجيش الأميركي المتواجدين في العراق لم يسلن، فبعد اختفاء أحدهن وعودتها دارت الرسالة تقول «عادت مجندة أميركية من المارينز بعد اخذها بطن منقوخ قليلاً وأكدت لقائد فرقتها أنها تمكنت من أسر أحد العراقيين»، لكن بطريقة (الحمل).

ربما حورنا هذه قليلاً فإلهه لا يجمع بين عشرين، عسر الهزيمة والفضيحة من العيار الثقيل!!

وبعيداً عن رسائل (المحمول) أو الإنترنت.. تمكنا من رصد الكثير من طرائف الحرب التي تسوقها في الغالب مشاعر محبطة تحاول التقليل من وطأة ماجري في ظل خنوع الزعماء وإكتفائهم بالفرجة.. وانتظار الدور..

ففي الجمعة الماضية أستوقف رجل الشيخ المسن (حسين مسفر) أثناء مغادرة أحد مساجد صنعاء وحده هكذا دون سابق معرفة، ودون أن يكون الموضوع مطروحاً للنقاش، ودون حتى مقدمات

وقال بإنفعال: «شوف يا حاج صدام سينتصر أنا أخبرك الحقيقة».

لم يجد الحاج (حسين) غير القول: «هات ما عندك» ليتابع الرجل دون أن يلتفت إلى العبارة: «شوف أنا شفتها قدامي مثل الرؤيا وأنا أصلي.. صدام سيظهر الليلة مع الحرس الجمهوري ويعملوا للأمريكيين قتلة بطيئة نفس»، ولم يظهر صدام ليلتها.. ولن يظهر لكنها ثقافة الجهل والتخبط التي تركزها وسائل إعلام الحكومات العربية..

وعلق الحاج (حسين) «جننهم صدام»، وهناك شيء آخر، إن ما تشعر به الشعوب العربية من هزيمة سياسية واقتصادية واجتماعية، وحتى ثقافية تجعلهم يتشبثون بأي نصر ولو كان زائفاً.. أو كان صاحبه دكتاتوراً مثل «صدام حسين» بالذات أنه ليس بمقدورهم التمييز بين الحقيقة والزيف.. وإلماً انتظروا أميركا لتخلصهم!

ولكي يحافظوا على نصرهم الزائف يسمون ما يحدث

«كتكياً»، ويظن (صقر الهندي) الصحفي في جريدة «الثورة» أنهم سيظلون كذلك حتى بعد إعلان وفاة صدام فقد باغته أحدهم في أحد المقاصف: «لاتصدق أن صدام سقط، واحتل المقعد المقابل له دون إذن وبدأ يتحدث «إنه تكتيك.. بعد أن يدخلوا بغداد سيظهر صدام وجيشه ويذبحهم واستمر كثيراً أن يجد رداً بالرفض أو الأجاب.. وقال (صقر): «لو رديت سيقتلني».

آخر الطرائف روتها إحدى الصحفيات في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) فقد اتصل شقيقها خامس أيام الحرب ليقول لها «المفروض أن اليوم من أسعد أيامك»، فتساءلت ساخرة «ليش.. جاني عريس؟» «ليجيها.. لا.. لكن بوش أصيب بجلطة وتم إسعافه إلى ألمانيا».

قالت أنها حاولت بصدق أن تعرف مصدر الخبر وتوسلت إليه كثيراً ليؤكد ما يقول قبل أن يخبرها: «أرئت أن اختبر مصادر المعلومة.. يا صحافة».

لم تنته نكات الحرب، لكن رئيس التحرير لن يسمح بأكثر من هذه المساحة لتقليل ظل مثلي..



تساؤلهم.. هل حان الوقت لإزاحة تلك الغدقة، ويقوموا بمنح العراقيين (شعباً) المساعدات والأطباء والعلاج والغذاء؟

يبدو السؤال أكثر جدية لتجاوز المواقف السياسية والحسابات، ويعبر خلف أن المسألة الطائفية في العراق ليست كما يبديها الإعلام.. مشيراً إلى أن حميد كاظم الذي أمامه (شيعي) بينما هو سني ومحمد علي (كرد) ويتعاشون مع بعض وبكل صداقة.. مورداً أن (قوى خارجية تخلق النزاعات من مثل هذا النوع وتكرس إعلاميتها).

كما كان حتماً زوال النظام، لكنهم أيضاً يرون أن ذلك ليس في يوم أو ليلة - حسب محمد علي - فهم محتاجون أيضاً للصبر، ويقدم الحال نفسه بأن من صبر على الحصار ١٢ عاماً، وعلى الضغط السياسي عقوداً لشيء أمامه ليصبر على دفع ثمن (الحرية) إن أراد لها أصحابها أن تكون، غير ذلك فهم أيضاً لا يجدون في تاريخهم كثيراً من الصبر لمحتل يابه لنفسه فقط، وينشدون أن ينتخب العراقيون قيادة لهم بانفسهم بكل ديمقراطية.

## عراقيون في صنعاء..

## النهاية طبيعية.. ويتفاءلون

شهرياً عام ١٩٧٩م.

كان ثلاثتهم يجلسون إلى حيث لم تكن شاشة التلفاز كنت أقرب إليهم لأصبر معهم. وأفادوا بعد التشاور أنهم متفقون على رفض أي أجنبي في أرضهم وفي الأراضي العربية.

في عمران يعمل حميد كاظم حياوي ويرى في مستقبل العراق ازدهاراً كبيراً.. (العراقيين عندهم طاقات، وناس واعين، ومقتردين على صنع مستقبل جميل لبلدهم، ومقومات الحياة موجودة).

● ويتدخل في الحديث صديقه خلف اسكندر خلف العامل في محافظة الجوف أنهم تعرضوا للعقوبات الاقتصادية ١٢ عاماً.. ليتساءل: هل جاء الأميركيون لتحريرنا منها؟ ثم لا يرى حاجة في أن يتدخل الأجنبي في صنع مستقبل بلدهم، ويرى أن ماجري ويجري ليس سوى غيمة صيف وتنتهي.

(نحن متفائلون) قالوها بابتسامة هاربة من فكي الإحباط، ولم يكتفوا بالحديث عن مأساتهم ليسألوا عن محافظتي وأشياي الأخرى، لنصل معاً إلى أنهم يشعرون باعتيادية تعاملاتهم اليومية مع اليمنيين، ليجد (الكرد) محمد علي أحمد كما عرفني به صديقه السابق أن الواقع الحالي هناك نتيجة طبيعية عمرية.. ويتابع (أن أكثر من ثلاثة عقود مر على نظام ما.. فطبيعي أن يكون له نهاية في أي وقت، حين كانت النهاية للبريطانيين عام ١٩٢١م قتل قائد القوات البريطانية حينها على يد الشيخ ضاوي وعمره ٨٠ عاماً) ويصل الحديث منهم إلى عدم توقع خلف اسكندر أن تسقط بغداد بتلك السرعة، والكلام ذلك كثيراً ما تداوله الشارع.. لكن حميد كاظم يرى أن السقوط السريع ذلك كان نتيجة حتمية للحشد الهائل، وأن ذلك كان يصير لاحقاً أو مسبقاً.. ويعتقد أيضاً بسقوط صدام قتيلاً الأمر الذي أدى إلى الانهيار لمن بعده ليصل ذلك الانهيار إلى الجيش نفسه.

● نريد أولاً أن يعيدوا لنا الاتصالات (نحن لانعرف شيئاً عن مصير أهلنا هناك) ثم يتفقون على أن الشعب لن يقبل بمعارضين جاءت بهم أميركا إلى السلطة القادمة، ويعبرون أن انهيار الشارع وحوادث ذلك النهب إنما هو لشيء أرادته الأميركيان أو كما يقول خلف (أن الغنم تركت بعد ذهاب الراعي) معبراً أنه وضع طبيعي لما رسم أو لم يرسم.

● يخرج الباحث منا عن توقعات ما يمكن أن يحدث هناك على لسان أصحاب تلك البلد بلا شيء من التوقع، لكن شيئاً من الأمل لم يفقده أولئك العاملون هنا.. ويطرحون: كانت عقدة العرب صدام، وكانوا لا يبدون أي تعاون أو مساعدات للشعب هناك بتلك الحجة، لكن حسب

## غمدان اليوسفي

في الاتجاه العكسي للشارع كان يقود سيارة الأجرة، وكان الليل قد ترك منتصفه بساعتين، تخوفت من قيادته في شارع لا يحق له أن يقطع به ذاك الاتجاه، نهفته أن يرجع إلى الخط الرئيسي لاتجاهنا.. (ماكو إشكال): قالها بثقة غير أنه بتخوفي، قلت: أنت عراقي؟ ردها علي دون أن يلتفت، أنا من تاييلاند!!

لم يكن الرجل كعراقي يعيش في اليمن كالآلاف من ذات الجنسية، بدا يمينياً أكثر من اليمنيين وتحدث بسخرية وتهكم وشكوى أيضاً.. (بشو تتوقع يصير بيها بعد اللي صار): أجاب على السؤال المحوري لهذه المادة، كنت لا أستبعد شيئاً يمكن أن يقوله، كان لا يقول شيئاً لينتهي بي إلى نتيجة تمثل موقفاً.. لحظة يشتم العرب بكل الشتائم التي أفهمها والتي تقف لهجتها أمام أدني خائفة ولحظات يشتم النظام وأميركا، وأخري يقول بأن الوضع سيكون إلى خير في المرحلة المقبلة.

لم يخف الرجل إحباطه.. وقال إنه يتخلص منه بالصبر العشوائي، إحباطه لم يكن على سقوط النظام كما أورد لكنه (يحترق) على النهب الذي تتعرض له مدنه هناك.. ليعبر أنها صورة سيئة للاحتفاء بسقوط النظام، وأنها موجبة ومدفوعة، وأن العراقيين هم من سيدفعون ثمنها وليس آخرين كما تحدث.

● (ستحتاج لكثير من الصبر) وتهدد مهند طه حين أراد الحديث عن ما يمكن أن تؤول إليه بلاده، وأبدي سخطه على (الإعلام وسخريته أيضاً لتيتوقف أمام حتى الإعلام العربي سيطروا عليه) ولم يقل بجزئه أو سعادته من سقوط نظام صدام، لكنه أبدى تخوفه من أن (يأتي ألف صدام) حسب تعبيره.. وهنا استعطفني أن أتركه.

تناهى إلى المسامح أن مجموعات من معتربي العراق في اليمن تبادلوا ما يشبه التهاني بعد إسقاط تمثال صدام.. لكن ذلك لم يكن كافياً لإيقاف دمعتهن على خذ الدكتور حاتم حين أراد الحديث أمس الأول عن زيد مطيع دماج الذي تعرف عليه في بغداد.. (لو رآها الآن) قالها واستطرد في الحديث عن ذلك الخراب الدائر.

وكان صاحب (التاكسي) يطرح أن أمنياته فقط أن لا تضطر بلاده إلى حرب أهلية بين الشيعة والسنة والأكراد والعرب وو... (لن يغلق الباب هذا إن فتح) يقولها ويتابع: أن أمه لا زال قائماً.

● في المقهى العراقي حيث لاتجد من اليمنيين إلا قليلاً.. جاء من كلام أحدهم لصديقين على طاولته أنه كان يتسلم ١٠٦ دنانير راتباً

## برنامج «أفلاطون» الانتخابي

والإحلام الوردية والحلول السحرية لكل قضايا ومشاكل اليمن وصولاً إلى المدينة الفاضلة التي سنتتهي فاعلية عباراتها في صندوق الانتخابات، وهاردك يا ناخب..

● المرشح «أفلاطون» بعد فوزه في الانتخابات بفضل برنامجه المريح وسذاجة الناخبين الذين منحوه أصواتهم لمدينته الفاضلة سيؤكد بنفسه قناعته السابقة بأنه يمضي المولد والمنشأ وهو يرمي ببرنامجه الانتخابي عرض الحائط ويبطل كتابة عن المدينة الفاضلة أثناء ممارسته أساليب الدولة الفاسدة، وسينسى كل عود البرنامج الانتخابي وهو يصوت على القروض وعجز الميزانية وفرض المزيد من الضرائب والإتاوات على ناخبيه وبعد ست سنوات عجا.. «وينك يا ناخب..»

● سؤال أخير.. كم ناخباً قرأ البرنامج الانتخابي للأحزاب؟



نبيل الأسدي

● مفهوم البرامج - ومع ذلك فانا على يقين أن المرشحين أنفسهم منزهشون من محتوى برامج أحزابهم ولا يحفظون منها سوى «انتخبوني» لأنهم لا ينفذون منها أي شيء ولا حتى التوقيع في حافظه دوام البرلمان الصامت..

● البرنامج «الأفلاطوني» ولاخلى أي حاجة من أساليب الترغيب والأمنيات

● بدون مقدمات.. انصح معشر الناخبين والناخبات بعدم قراءة البرامج الانتخابية للأحزاب حتى لا يصابوا بنوبة ضحك هستيرية لا علاج لها سوى إبقاء البطاقة الانتخابية ناصعة البياض وخالصة من أي «شخطة» منع من ظهورها «الخرط».

● أنا على يقين بأن الفيلسوف الإغريقي «أفلاطون» مازال حياً يكتب وأنه يمضي الأصل والمولد بل ومرشح مدعوم في الانتخابات القادمة.. ودليلي القاطع على ما أقول موجود في البرامج الانتخابية، وهو من كتب برنامج المدينة الفاضلة..

● البرامج الانتخابية المذهلة ما أن تقرها إلا وتتأكد أن اليمن هي أصل العرب المجيد للكلام والعديمي الفعل، وستتلقى دروساً في البلاغة وأن ترى عبارات التشويق والتورية والتشبيه وغيرها في برامج المرشحين النموذجية لبناء يمن التقدم والتنمية - بحسب

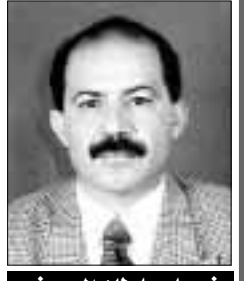
## يا أمّة ضحكت..

## السقوط المهين

● دعونا في البداية نعتزف أن سقوط عاصمة عربية بالطريقة والأدوات التي سقطت بها أمر مخز ومهين على الأقل من وجهة نظر وقيم القبيلة العربية القديمة، وأن الطريقة التي أمكنت العراقيين من التعبير عن مشاعرهم تجاه حكامهم كانت مهينة للحكام العرب كلهم وليس لصدام حسين الذي لم يعد لديه وقت للإحساس بالإهانة!

لقد فجع برأي العراقيين في حكامهم الذي يبدو أنه رأي صدر لأول مرة في أجواء الحرية، ومشاعرهم الحميمة تجاه الرئيس صدام الذي أعلن نائبه عزت إبراهيم في ١٥ أكتوبر الماضي أنه حصل على نسبة ١٠٠٪ من إجمالي أصوات العراقيين الذين صوتوا لتمديد ولاية الرئيس في شهر أكتوبر ٢٠٠٢م؛ بينما الاستفتاء الشعبي الذي جرى عند سقوط بغداد يوم التاسع من إبريل ٢٠٠٣م ونقل على الهواء كان حراً ونزيهاً وعلنياً وأظهرت نتائجها أن العراقيين بصقوا على صور الرئيس ولطموها بالأحذية وداسوها بالأقدام وهبوا إلى إسقاط عشرات التماثيل التي أمضى الوزراء وحكام الأقاليم نحو ٢٦ سنة في نصبها حتى أن التجمعات التي وقعت عند تمثال بطول سنة امتار وعجزت عن تدميره طلبت من الجنود الأميركيين التصرف معه مثلما تصرفوا مع صاحب التمثال!

● كنت أجلس أمام التلفزيون أتابع أخبار المعارك وأستمع إلى البيانات واللقاءات الصحافية والمؤتمرات الإعلامية التي يعقدها أطراف الحرب ولفت انتباهي أن اسم صدام كان يذكر مرتين في كل الأشياء الصغيرة والكبيرة في العراق، بلد صدام، ومطار صدام، وجسر صدام، وبرج صدام، ومدينة صدام، وحي صدام، وقذافي صدام، وأبناء صدام، وابن عم صدام، وتماثيل صدام، وأستاذ صدام، وشارع صدام، ووزراء صدام وعائلة صدام.. وعندما يملك الزعيم كل شيء ويدير شؤون العرب بأفراد عائلته ويكون الجيش جيشه لا جيش الشعب فإن النتيجة التي



فيصل سلطان الصوفي

وصل إليها صدام في التاسع من إبريل ٢٠٠٣م ليست غريبة ولم تكن مفاجأة كبيرة لأحد، واعتقد أن العراقيين الذين كانوا عوناً للغزاة على حكامهم والذين سلبوا ونهبوا ودمروا المؤسسات العامة كانوا يعتقدون أنهم بذلك يسلبون أشياء وأملاك صدام ويثأرون منه ومن عائلته وأعوانه.

● إن صدام حسين وأركان حكمه لو كانوا أحياء ورأوا الاستفتاء الشعبي الذي جرى ابتداء من التاسع من إبريل ٢٠٠٣م فسيرون حصاد سياساتهم ورأي العراقيين فيهم، لكنهم لن يحظوا بفرصة أخرى لتصحيحها.. وأزعم أن المستفيد الأكبر من مشهد التاسع من إبريل هو الحكام العرب الذين لم تغز القوات الأميركية عواصم بلدانهم بعد، ووجه الاستفادة هو الدرس أو العبرة الثمينة، إذ عليهم أن يسألوا أنفسهم ومساعدتهم من الآن وصاعداً: لماذا انهار بلد صدام وحكم صدام، ومطار صدام، وتماثيل صدام، وعائلة صدام وكل أشياء صدام، ولماذا خرج العراقيون وأسهموا في خلع صدام، واحتفلوا بسقوطه، وسقوط جيشه وأمنه وحزمه؟ وإذا كان نظام صدام قد انهار وبهذه السهولة وهذه السرعة فإين كانت جهود صدام وأبناء صدام واصهار صدام وعشيرة صدام وأبناء عمومة صدام الذين حكموا شعب صدام، ولماذا يحتاج الشعب إلى الغزاة ليعبر عن رأيه بحرية في حكامه، وعليهم أن يسألوا أنفسهم دائماً السؤال الكبير: ماهي الأسباب التي عليهم ألا يوفروها في أوطانهم وسياساتهم وتعاملهم مع شعوبهم لتغري غزاة ياتون من أطراف الأرض ويجتاحون بلداً عربياً ويسقطون عاصمته ويلغون نظام الحكم فيه؟!!

sofi@ray-yem.com

## وما أقل المعبرين

## حمدي دويلة

لشعوبهم عبرة لمن يعتبر ولاشك أن هؤلاء المسلمين على بعض الزعامات ممن طغوا في حق شعوبهم سيطلون سيفاً مصلطاً على الرقاب الخائفة حتى يقيظ الله للأمة وللإنسانية الجمعاء من يخلص الكون من شرورهم بعد أن يكون الطغاة قد ذهبوا إلى الجحيم وإن في ذلك عبرة..

كل الأشياء على هذه الأرض.. وعلى الجميع أن يدرك بأن الظلم والاستبداد نتائجهما وخيمة وسريعة ولسوف يسلط الله عليهم إنزال البشعر وأنذالهم يسومونهم سوء العذاب ويجعلونهم بظلمهم وقهرهم

الأمم التي تجعل من رؤسائها وزعمائها أشخاصاً مفسدين وتصورهم على أنهم ليسوا بالبشر حتى إذا ادلهم الخطر وحلت الخطوب والنوازل نراهم أول من يمرغ بتلك الصور الوحل وأول من يبصق على وجوه وهامات أولئك العظماء..

لذلك فإن على زعمائنا أن لا يفرطوا كثيراً في تمجيد أنفسهم وأن لا يفرطوا على الحقائق في تصوير حب الشعب لهم وأن لا يبرهنوا أو يندفعوا بإبداعات بعض المقربين المخلصين وعليهم أن يكونوا قريبين مع هموم ومشاعر المواطنين لا الركون إلى التقارير والبلاغات التي تصور حب الشعب لزعيم عربي أو غيره في دول العالم المتخلف على أنه فوق ما يتصور وأكثر من

○ يجب على زعماء البلدان العربية والإسلامية وجميع قيادات وزعامات دول العالم الثالث ممن ابتلاهم الله بداء العظيمة والتكبر وأصابهم بالعجب والإعجاب بأنفسهم وإحجازاتهم ملياً قبل الإقدام على نحت تماثيل ومجسمات وصور في كل الجدران والساحات والمباني وعليهم أن يعتبروا ويأخذوا العظة الكافية ممن سبقوهم قبل أن تكون تلك التماثيل لعنة عليهم وتصبح في عشية وضحاها تتلخخ في الوحل على يد مسونور ثائر أو مظلوم مقهور أو حتى عدو حاقده ساقته الأقدار إلى جعله الفارس المنتقم لمن أسرف في الظلم ولعل السقوط الشهير لتمثال الرئيس العراقي في ساحة بغداد قد حمل عدة رسائل لكل الزعماء والرموز والأبطال في أمتنا وجميع



## (١ - ٤)

## حرب المتغيرات

المحتلون من تقليص أعداد المسلمين بل إنهم كانوا أحد أسباب انتشار الإسلام لاضطهادهم المواطنين.

١ - قامت الدولة العربية الإسلامية خلال خمسين عاماً.. وهو ما لم تصنعه أي دولة أخرى في جميع العصور.

٢ - أن تلك الدولة هزمت دولتين عتيديتين وقويتين، دولة فارس ودول الروم.

٣ - تعاشر المسيحيون واليهود في الدولة العربية الإسلامية كمواطنين..

٤ - أن المنهج الإسلامي، وشريعته، وعدل الإسلام وأخلاق المسلمين هم الأركان التي قامت عليها تلك الدولة.

ولا مندوحة من القول «أن الدولة العربية الإسلامية وصلت جبال الدانس غرباً في فرنسا ودخلت الصين شرقاً وإلى القوقاز شمالاً وجنوب آسيا جنوباً..»

وقد اضمحلت الدولة العربية الإسلامية.. غير أن الإسلام انتشر أوسع عبر الدعاية وما هو حاصل اليوم في أوروبا وأمريكا وغيرها دليل قاطع..

ولقد فشل المبشرون وفشل

شديد أهم الحقائق التاريخية التي درستها الولايات المتحدة.. ثم أهم الحقائق السياسية السابقة واللاحقة في العصر الحديث..

وأسجل بعد ذلك ما أفرزته تلك الأحداث.. لأنني تحللي لأهم ما تريده الولايات المتحدة ودول الغرب..

أولاً: أهم الحقائق التاريخية التي درستها الولايات المتحدة ودرسها الغرب:

المحتملة..

وعليه فإن التغيرات في الشرق الأوسط أولاً ستتخذ طريقها التي رسمتها الولايات المتحدة موقعاً وأزماناً.

في عام (١٩٩١م) كتبت في صحيفة العروبة اليمنية مقالاً قلت فيه (أن الغرب قرأ تاريخ العرب ودرسه فرسم خطته لإبعاد العرب عن العمل لاستعادة - على الأقل بعض ذلك التاريخ - وفي العصر الحديث)..

فيما لم يقرأ العرب تاريخ الغرب في أوروبا وأمريكا..

وأضيف مجدداً في هذه الأطروحة «بأن الثقافة العربية لم يسمح لها تقديم محاصيلها إلى الأجيال العربية ومنها (١ - المخططات الغربية القديمة منها والحديثة اليوم واستطلاع المستقبل، ٢ - عن إسرائيل وكيفية قيامها وغايات وجودها، ٣ - ذكر الأخطاء العربية السياسية والاقتصادية.. إلخ في النصف الأخير من القرن العشرين.. وحتى اليوم»..

وعليه فإني سأقدم وبأختصار

○ لم تترك الحرب الأمريكية بين المحليين السياسيين اختلافاً حول الحرب الأمريكية في العراق بأنها «لم تقم من أجل تدمير الأسلحة العراقية النووية والجرثومية كما تدعي»..

فذلك زعم لم يعد يرس على أسس واقعية كما كشفت الأحداث في ميادين الحرب في العراق..

كما لا يختلف اثنان من المحللين السياسيين على الساحة العالمية في (أن الحرب الأمريكية في العراق أهدافها التغيير السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط أولاً واستكمالها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية).

ولعلنا نذكر ذلك التهديد الأمريكي قبل أيام على لسان وزير خارجية أمريكا ودفاعها - دون تكراره - على سوريا وإيران..

ولقد أكد ما تهدف إليه أمريكا وزير خارجية بلادنا الدكتور القربي حيث قال لوكالة أنباء «سبأ» اليمن، «بهمنا أن يكون لليمن دور في التغيرات

التي تحدث في الشرق الأوسط..»

وحتى اليوم..»

وحتى اليوم..»

بقلم: مهدي المصفري



## في تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في اليمن ٢٠٠٢م

## سجل ضيف .. وقيود كبيرة

نشرت السفارة الأمريكية في صنعاء أوائل الأسبوع الجاري نص تقرير مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في اليمن في موقعها على شبكة الإنترنت..  
ولأهمية التقرير تنشره (رأي) على حلقات.

الجمهورية اليمنية هي جمهورية ذات مجلسين تشريعيين فعالين: السلطة التشريعية مقسمة بين الرئيس المنتخب شعبياً ومجلس الشورى المعين من قبل الشعب والمكون من ١١١ عضواً ومجلس النواب المنتخب من قبل الشعب والمكون من ٣٠١ مقعداً، الرئيس صالح هو رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي يهيمن على الحكومة. في سبتمبر عام ١٩٩٩م تم انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح لفترة رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات عن طريق تصويت شعبي مباشر، وينص الدستور على اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخابات شعبية من بين مرشحين اثنين على الأقل يركبهما البرلمان. كانت الانتخابات إجمالاً حرة ونزيهة ومع ذلك كانت هناك بعض المشاكل منها عدم وجود قوائم ناخبين قانونيين ذات مصداقية وغياب مرشح قادر على المنافسة كون منافسه الوحيد كان عضواً في المؤتمر الشعبي العام. في عام ١٩٩٧م جرت انتخابات برلمانية فاز فيها المؤتمر الشعبي العام بأغلبية مطلقة. كانت الانتخابات حرة ونزيهة بدرجة معقولة رغم وجود مشاكل متعلقة بإجراءات التصويت. لم يتمكن البرلمان بعد من أن يصيح قوة موازنة فعالة للسلطة التنفيذية رغم إظهاره استقلالاً عن الحكومة بصورة متزايدة. قاد مجلس النواب المنتخب رئيس التجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب المعارضة الأول، الذي تمكن من عدم تمرير تشريعات كانت تحبذها السلطة التنفيذية. تقع السلطة السياسية الحقيقية في يد الجهاز التنفيذي خصوصاً الرئيس. في فبراير ٢٠٠١م جرت انتخابات محلية بمشاركة جميع الأحزاب الرئيسية للمعارضة. القضاء مستقل اسمياً، لكنه ضعيف ويعرقه بشدة الفساد وتدخلات السلطة التنفيذية والعجز المنكر للسلطة في تنفيذ الأحكام.

يعد جهاز الأمن السياسي الجهاز الرئيسي لأمن الدولة، ويتبع مباشرة رئيس الجمهورية. بينما يتبع مكتب البحث الجنائي التابع للشرطة وزارة الداخلية ويجري معظم التحريات في الجرائم ويقوم بمعظم عمليات الاعتقال. أما جهاز الأمن المركزي والذي يتبع أيضاً وزارة الداخلية فتتكون وحداته من قوات شبه عسكرية. حافظت السلطات المدنية على سيطرة فعالة على قوات الأمن على الرغم من وجود حالات خلال العام قامت أثناءها عناصر من قوات الأمن بتصرفات فريدة ببناء عن الأمن عن الحكومة. ارتكب أفراد قوات الأمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وتوقيفهم لاستجوابهم كما سيشؤون معاملة المحتجزين. تخفق الحكومة عادة في مساءلة أعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بالأعمال التعسفية، مع ذلك، ومع نهاية العام كان هناك حالات محاكمة لمسؤولين أمنيين. تشكل فترة الاعتقال المطولة التي تسبق المحاكمة مشكلة خطيرة بينما يتسبب الفساد القضائي وعدم الكفاءة وتدخل السلطة التنفيذية في إرباك سير الإجراءات القضائية. وقد مضت الحكومة في تنفيذ برنامج شامل وبعيد المدى للإصلاح القضائي. يجد القانون من حرية التعبير وحرية الصحافة واستمرت الحكومة بمضايقة وتخويف واحتجاز الصحفيين. يمارس الصحفيون نوعاً من الرقابة الذاتية. تحد الحكومة أحياناً من حرية الاجتماع، كما تفرض بعض القيود على الحرية الدينية وتضع بعض القيود على حرية الحركة. أظهرت الحكومة دعماً رسمياً لبرامج تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ممولاً من قبل المانحين، وبمثل العنف والتمييز ضد المرأة إشكاليات. تم ممارسة ختان الإناث بصورة محدودة، لا تشجع الحكومة علناً ممارسة ختان الإناث وقد تبنت مبادرات لمكافحة ممارسة ختان الإناث عبر اللجنة الوطنية للمرأة التابعة لها. هناك بعض التعصب ضد المعاقين وكذا ضد الأقليات الدينية والعرقية. تمارس الحكومة تأثيراً على النقابات العمالية كما أن عمل الأطفال يمثل مشكلة أيضاً. وجه مجتمع الديمقراطيات دعوة لليمن لحضور اجتماعها الوزاري الثاني الذي عُقد في سول، جمهورية كوريا الجنوبية في فبراير ٢٠٠٢م.

ازدادت حالات التفجير وإطلاق النار المستهدف خلال العام، مع عدة حالات تفجير في صنعاء وواحدة في مارب، وهجوم بقنبلة على السفارة الأمريكية بصنعاء وآخر على ناقلة النفط لمبرج، وقتل سياسي وكذا مقتل ثلاثة موظفي مستشفى من الأمريكيين. تعزى الحكومة والمراقبون الأجانب هذه التفجيرات وإطلاق النار إلى الإرهاب والتطرف الديني والجماعات المناهضة للحكومة سياسياً المتواجدة داخل البلاد وخارجها.

## احترام حقوق الإنسان

القسم ١:

## احترام كرامة الإنسان بما فيها تحرره من:

١- الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة:  
لم ترد أي تقارير عن قيام الحكومة أو مؤسساتها بأعمال تعسفية وغير قانونية متعلقة بالقتل خارج نطاق القانون. كان هناك بعض التقارير التي أشارت إلى أن قوات الأمن قتلت أو جرحت أشخاصاً معتقدة أنهم يمارسون أعمالاً إجرامية ويقاومون القبض عليهم. مثلاً، في يناير أفادت مصادر أن شخصين قُتلا نتيجة لمواجهة بين قوات الأمن والحرس الشخصي لعضو البرلمان الشيخ/ منصور الحانق. في أكتوبر قتل عدة أفراد في مواجهة بين قوات الأمن التي تحمي سفارة أجنبية والحرس الشخصي لأحد أفراد عائلة رئيس مجلس النواب. وكلاً الحادثتين تبين المصادمات التي تستعر أحياناً بين الحرس الشخصي للشخصيات البارزة والقوات الحكومية. لم يتم اعتقال أحد في كلا الحادثتين.

لم ترد أي تقارير عن اتخاذ إجراءات ضد قوات الأمن المسؤولة عن حالات القتل التالية التي حدثت عام ٢٠٠١م: وفاة محمد اليافعي في يناير عندما كان مسجوناً. مقتل أحد المتظاهرين في الضالع في شهر أبريل وفاة أربعة من أفراد القبائل في محافظتي مارب وشبوة. وفاة صباح سيف سالم وهي رهينة الاعتقال عام ٢٠٠٠م.

تم محاكمة أربعة من ضباط الشرطة نتيجة لانتهاكات ارتكبت خلال الأعوام الماضية. خلال العام، تم في حصرموت محاكمة ثلاثة ضباط شرطة لتعذيبهم اثنين من الصبية. في ذمار، تمت محاكمة مدير الأمن بتهمة التعذيب والرشو ولا تزال هذه الحالات معلقة مع نهاية العام.

في أكتوبر قتل حوالي سبعة أشخاص نتيجة لعنف ذي صلة بالانتخابات (انظر القسم ٣). نتج عن العنف القبلي عدد من حالات القتل والانتهاكات الأخرى ولا زالت قدرات الحكومة في السيطرة على العناصر القبلية محدودة. إضافة إلى ذلك فإن التوتر بين الحكومة وعدد من القبائل تفاقم أحياناً وأدى إلى مواجهات عنيفة (انظر القسم ٥). في مايو ٢٠٠١م كلف الرئيس مجلس الشورى بمهمة تطوير استراتيجية لمعالجة ظاهرة العنف القبلي بسبب الشار مع ذلك لم ينجزها المجلس مع نهاية العام. خلال العام أصدر مجلس الشورى تقريراً يبين أن أكثر من ٢٠٠٠ شخص قُتلوا خلال عام ٢٠٠١م نتيجة للقتال القبلي.

لا يزال أفراد يتعرضون للقتل والإصابة في انفجارات وحالات إطلاق نار غير مفسرة حدثت خلال العام، حيث تبين في معظم الحالات استحالة معرفة الفاعل وكذا ماهية الأسباب كما لم يكن هناك من يدعي المسؤولية عن مثل هذه التصرفات. بدأ على بعض الحالات وجود دوافع إجرامية أو دينية أو سياسية والبعض الآخر بدت كحالات نار قبلي أو نزاع على أرض. في ٢٩ نوفمبر انفجرت قنبلة خارج المجمع الحكومي في مارب.

كان هناك تهديدات وهجوم وقتل لشخصيات مرموقة خلال العام، مثلاً، في ديسمبر قُتل في صنعاء جاره الله، أحد كبار المسؤولين في الحزب الاشتراكي اليمني. في ٣١ ديسمبر تمكن أحد الأفراد من تهريب بنقنية نصف اتوماتيكية إلى مستشفى جبلة وقام بقتل ثلاثة من الموظفين الصحيين الأمريكيين وجرح آخر. (انظر القسم ٢ ج) ظل كلاً المشتبه في المعتقل بنهاية العام.

خلال العام، أعلنت الحكومة نيتها محاكمة المشتبه بهم بتفجير السفينة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠م والذي نتج عنه مقتل ١٧ بحاراً وجرح ٣٩ آخرين (انظر القسم ١ هـ).

## ب- الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء ذات دوافع سياسية خلال العام الماضية. انتهت حالات الاختفاء الناتجة عن حرب الانفصال عام ١٩٩٤م دون حل، وتبين الحكومة أن ندرة السجلات الناتجة عن القصور في وجود سجل مدني كفاء عرقل محاولاتها في إيجاد قاعدة معلومات بملفات الأشخاص المختفين. استمرت منظمة العفو الدولية ومجموعة عمل الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة بالإشارة إلى أن هناك مئات من حالات الاختفاء التي لم تحل والتي يعود تاريخها إلى ما قبل الوحدة خلال فترة اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. لم تتلق منظمة العفو الدولية أي تقارير ذات مصداقية عن حالات اختفاء جديدة خلال العام الماضية.

لم تحدث أي حالة اختطاف قبلي خلال العام. في الماضي سعت بعض القبائل إلى جذب انتباه الحكومة لهجومها السياسية والاقتصادية من خلال اختطاف وحجز الرهائن. ويكون المستهدفون رجال أعمال أجنبى وديبلوماسيين وسياحاً. بلغ إجمالي المختطفين الأجانب ١٦٦ حالة منذ ١٩٩٢م. نادراً ما يتعرض ضحايا الاختطاف للضرر. وقد تكثرت جهود السلطات عموماً بالنجاح في إطلاق الرهائن الأجانب

من خلال التفاوض. هناك انخفاض ملحوظ في حالات الاختطاف القبلية للأجانب من ٦ حالات شملت ٨ أشخاص عام ٢٠٠٠م، إلى سبع حالات شملت ٧ أشخاص خلال عام ٢٠٠١م، إلى عدم وجود أي حالة خلال العام. يعزى هذا الانخفاض ولو جزئياً إلى إنشاء الحكومة محكمة خاصة وأقامت مدعياً مختصاً لمحاكمة الخاطفين والمعتدين الآخرين. أصدرت الحكومة قانوناً بقرار جمهوري ينص على عقوبات شديدة تصل إلى أو تشمل عقوبة الإعدام لكل من يتورط في أعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أناس النفط وأعمال أخرى من الحراة والتخريب.

في ديسمبر ٢٠٠١م أدانت المحكمة أربعة أشخاص قاموا بخطف مواطن ألماني في نوفمبر ٢٠٠١م. تم الحكم على المعتدي بالسجن لمدة ٢٥ سنة بينما حكم على الآخرين بالسجن لمدة ٢٠ سنة. مع ذلك وفي أبريل زادت محكمة الاستئناف من العقوبة لتصل إلى الإعدام على أحمد ناصر الزابيدي. لا تزال الاعتقالات والمحاكمات والإدانات مستمرة. يبدو أن مقاضاة الحكومة لهؤلاء قد قوضت حالات الاختطاف، ولم ترد أي تقارير عن معارضة أو تدخل قبلي في هذه القضايا.

## ج- العقوبات والتعذيب والعلامات الوحشية والالإنسانية والمهينة الأخرى:

الدستور غامض فيما يتعلق بتحريم العقوبات القاسية أو الالإنسانية، وقام أفراد من قوات الأمن بتعذيب وإساءة معاملة أشخاص أثناء الحجز. من المعروف أن سلطات القبض تستخدم القوة أثناء التحقيقات، وخصوصاً ضد أولئك المقبوض عليهم بسبب جرائم عنف. يتم في بعض الحالات وضع الأصفاد على أقدام وأيدي المحبوزين بالرغم من صدور قانون يحرم هذه الممارسة.

اعترفت الحكومة علناً بحوادث التعذيب ولكنها ادعت أن التعذيب ليس سياسة تستخدمها الحكومة وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الفعالة لإنهاء هذه الممارسات أو معاقبة مرتكبيها. أشار مدع عام في الحكومة إلى أن الأمية وانعدام التدريب بين مسؤولي الأمن والشرطة هي من أسباب استمرار استخدام القوة بصورة غير ضرورية في السجون، كما يلعب الفساد وضغوط المسؤولين على موظفيهم للحصول على اعترافات دوراً في ذلك. تؤدي حصانة كل العاملين في الحكومة من القضايا لجرائم يزعم أنها اقترفت أثناء أداء عملهم إلى عرقلة مساءلتهم على وكلاء النيابة الحصول على إذن من المدعي العام للتحقيق مع أعضاء قوات الأمن، وعلى رئيس محكمة الاستئناف أن يرفع رسمياً الحصانة عنهم قبل محاكمتهم، كما تسهم المعاشات المنخفضة لضباط الشرطة في الفساد وتعسف الشرطة.

لم ترد أي تقارير عن اتخاذ إجراءات ضد أفراد قوات الأمن المسؤولين عن حالات القتل التالية: تعذيب ووفاة محمد اليافعي في يناير ٢٠٠٠م رهينة الاعتقال. تعذيب ومقتل صباح سيف سالم عام ٢٠٠٠م. (انظر القسم ١ أ).

وردت خلال العام تقارير عن حالي محاكمة لضباط من الشرطة نتيجة لانتهاكات ارتكبت عام ٢٠٠١م. ففي حصرموت تم محاكمة ثلاثة ضباط شرطة لتعذيبهم اثنين من اليافعين، وفي ذمار، تستمر محاكمة مدير الأمن السابق بتهمة التعذيب. ولا تزال هذه الحالات مستمرة مع نهاية العام. (انظر القسم ١ أ).

كان هناك عدة مزاعم وأدلة موثوق بها أن السلطات قامت في الأعوام الماضية بتعذيب وانتهاك حقوق المشتبه بهم والمحتجزين بهدف محاولة انتزاع اعترافات قبل أو أثناء المحاكمة. ورد خلال العام مزاعم من أفراد أسر المعتقلين بسبب أنشطة إرهابية عن استخدام التعذيب أثناء التحقيق معهم.

من الممكن تفسير الدستور بأنه يسمح بتر أجزاء من الجسم طبقاً للشريعة الإسلامية. مع ذلك فإن استخدام البتر كعقوبة نادرة جداً. قبل حالة المواطن شرف عام ٢٠٠١م، لم يبلغ عن حالات بتر منذ عام ١٩٩١م. مع ذلك فإن عدداً قليلاً من الأشخاص الذين ثبتت تهمتهم بالسرقة وحكم عليهم بالبتر لا يزالون في السجن بانتظار تنفيذ العقوبة. يسمح القانون المدني على الشريعة بالعقاب الجسدي لبعض الجرائم، فمثلاً تم في محافظة إب في يناير ٢٠٠٠م رجم محمد ثابت الصومعي بالحجارة حتى الموت بعد محاكمته وإدانته باغتصاب ابنته البالغة من العمر ١٢ عاماً في العام ١٩٩٢م. يتم تنفيذ حكم الإعدام من قبل فرقة إعدام رمياً بالرصاص، وبالنسبة للرجل بالحجارة فلم يسمع به، غير أنه سمح به هذه المرة بسبب القسوة غير العادية لهذه الجريمة.

استخدمت الحكومة في السنوات الماضية القوة المفرطة لإخماد المظاهرات والشغب. (انظر القسم ٢ ب) ظل العنف القبلي يمثل مشكلة خلال العام مما نتج عنه حالات قتل وأصابات. (انظر القسم ٥)

أوضاع السجون سيئة ولا ترقى إلى المعايير الدولية المعترف بها. فالسجون مكتظة بالنزلاء والمرافق الصحية سيئة كما أن التغذية والرعاية الصحية غير كافيتين، وغالباً ما تقوم سلطات السجون بابتزاز الأموال من المساجين بل ويمتنعون حتى عن إطلاق سراح السجناء الذين أكملوا فترة عقوبتهم، حتى تدفع الرشاوى من أقاربهم. يساء استخدام نظام السجون من قبل رؤساء القبائل الذين يقومون بسجن أفراد القبائل "ذوي المشاكل" وذلك بهدف عقابهم إما بسبب تصرفات خاطئة ولكنها غير جنائية أو بهدف حمايتهم من أعمال الانتقام أو أعمال العنف الناتجة عن النار. تقوم السلطات في بعض الحالات باعتقال وسجن اللاجئين والأشخاص ذوي العاهات العقلية والمهاجرين غير الشرعيين وتضعهم في السجون مع المجرمين العاديين.

توضع النساء في سجون منفردة عن الرجال وأوضاع هذه السجون أيضاً سيئة حيث غالباً ما يتم حبس الأطفال إلى جانب أمهاتهم. أحياناً تتعرض السجينات للتحرش الجنسي والتحقيق العنيف من قبل مسؤولي الشرطة والسجن من الذكور. ومن أجل إطلاق سراحهن يتطلب القانون أن يقوم أحد أقربائهن الذكور بترتيب إطلاقهن. مع ذلك تبقى النساء السجينات حتى بعد انتهاء فترة عقوبتهن بسبب رفض أقاربهن من الذكور السماح بإطلاق سراحهن من مديون بالعار الذي سببه سلوكهن.

استمر تركيز الانتباه خلال العام على ظروف النساء السجينات، فقد قامت عدد من المنظمات غير الحكومية، بدعم من الحكومة عادة، بأنشطة تطرح المشاكل القانونية وغيرها المتعلقة بالنساء السجينات. (انظر القسم ٤). على سبيل المثال، قامت اللجنة الوطنية للمرأة خلال العام بنشر كتاب يبين المشاكل وكذا الحلول المقترحة لمازق النساء السجينات.

تبقى مسألة السجون "الخاصة" غير المصرح بها مشكلة. يوجد معظم هذه السجون في المناطق الريفية وتسيطر عليها القبائل وكثير منها مجرد غرفة في منزل أحد المشايخ، ويتم اعتقال الأشخاص في هذه السجون لأسباب شخصية أو قبلية بحجة وبدون محاكمة أو حكم قضائي بالحبس. وتفيد أبناء ذات مصداقية عن وجود سجون خاصة في منشآت حكومية رغم أن كبار المسؤولين لا يصادقون على مثل هذه السجون.

استمرت الجهود خلال العام لتطبيق توجيهات تسمى التي تنظم إجراءات الاعتقال والتحقيق والحجز لتتقارب مع المعايير المقبولة دولياً. مثلاً، قامت وزارة الداخلية بإنشاء مراكز اعتقال وتحقيق في كل محافظة (بما فيها أربعة في صنعاء) لتجنب اعتقال المشتبه بهم مع المجرمين المدانين.

احتفل الرئيس بشهر رمضان المبارك بالترتيب في شهر نوفمبر للافراج عن عشرات من السجناء، وخلال العام تواصلت جهود اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان التابعة للحكومة لمبادرة الحكومة لإطلاق سراح السجناء الذين، حسب الشريعة الإسلامية أو العرف القبلي، يحبسون في السجون إلى أن يتم دفع التعويضات إلى ضحاياهم رغم استكمالهم لفرات عقوباتهم.

تحكم الحكومة سيطرتها بشدة على دخول المنظمات غير الحكومية إلى مرافق الاعتقال، مع أنها تسمح في بعض الحالات لمراقبي حقوق الإنسان المحليين والدوليين بالوصول إلى أشخاص متهمين في جرائم. في العام ٢٠٠٠م قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبتعاون كامل مع الحكومة بتفتيش شامل للسجون الرئيسية في البلاد. رغم وجود مشاكل خطيرة فقد اعترفت منظمة الصليب الأحمر الدولية بالتزام الحكومة بالإصلاحات الخاصة بالسجون وأشارت إلى أن الحكومة قد حققت تحسناً هاماً منذ آخر زيارة للجنة في عام ١٩٩٥م خاصة فيما يتعلق باحتجاز الأشخاص ذوي العاهات العقلية.

مرتكبوا الجرائم من ذوي العاهات العقلية تم سجنهم وتكبيهم بالإصفاة رغم عدم وجود من يعتني بهم، وفي بعض الحالات اعتقلت السلطات أفراداً من ذوي العاهات العقلية دون تهم وادعتهم السجن مع المجرمين. قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني ببناء وتشغيل منشآت اعتقال منفردة للسجناء ذوي العاهات العقلية.

لايسمح جهاز الأمن السياسي بالدخول إلى مرافق الحجز الخاصة به.

#### د- الاعتقال العشوائي والحبس أو النفي؛

يوفر القانون ضمانات اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانوناً غير أن قوات الأمن تقوم باعتقال واحتجاز الأشخاص بصورة عشوائية كما أن تنفيذ القانون غير منتظم وفي بعض الحالات يكون معدوماً وخاصة في القضايا التي تتعلق بخروقات من قبل الأمن. ينص القانون على ضرورة تقديم المحتجزين إلى المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من احتجازهم وإلا فيتم إخلاء سبيلهم، وينص على ضرورة قيام القاضي أو النيابة بإطلاع المتهم على دواعي الاحتجاز كما يجب البت فيما إذا لزم

القيام بالاحتجاز. ولا يجوز قانوناً في أي حال من الأحوال حجز المحتجز لأكثر من سبعة أيام بدون أمر من المحكمة. ورغم هذه الأحكام القانونية والدستورية فإن الاعتقال العشوائي والاحتجاز المطول دون توجيه تهم هي ممارسات شائعة.

خلال العام وبالتعاون مع شركاء في الحرب على الإرهاب استمرت الحكومة في اعتقال أفراد يشبهه بصلتهم بالإرهاب. طبقاً لصحيفة اليمن تايمز، قامت الحكومة بإطلاق سراح ١٠٤ من المعتقلين. في سبتمبر صدر تقرير عن البرلمان احتوى على اعتراف من وزير الداخلية بأن الاعتقال كان خرقاً للدستور. مع ذلك حزمت الحكومة أن الاعتقالات كانت ضرورية لمصلحة الأمن القومي. احتفل الرئيس بشهر رمضان المبارك بالترتيب في شهر نوفمبر للافراج عن ما يقارب ٣٠ سجيناً. مع نهاية العام بقي في السجن ما يقارب ٨٠ شخصاً.

تم الإفادة عن سجن عمار محمود علي عبده المدعي الذي لزال بانتظار محاكمته مع نهاية العام.

استمرت الحكومة باعتقال الصحفيين خلال العام للاستجواب بشأن مقالات تنتقد الحكومة أو مقالات تعتبرها الحكومة حساسة، على سبيل المثال، قام الأمين السياسي في مايو باعتقال الصحفي عبد الرحيم محسن وإيداعه في حجز انفرادي لمدة ٦ أيام ولم يطلق سراحه الا بعد ١٩ يوماً. (انظر القسم ٢ أ). حدث ازدياد لعدد مثل هذه الحالات لأول مرة منذ عام ١٩٩٩م.

يحرم القانون السجن الانفرادي، ويمنح القانون المحتجزين الحق في إخطار أسرهم واحتجازهم وكذلك قههم رفض الإجابة عن أية أسئلة إلا بحضور محام. هناك أحكام للافراج بكفالة إلا أن كثيراً من السلطات في الواقع لا تلتزم بهذه الأحكام إلا بالرشوة.

اشتكى مواطنون بصورة منتظمة من عدم التزام مسؤولي الأمن بالإجراءات القانونية المتبعة عند القيام بالقبض وحبس المشتبه بهم وخاصة أولئك المتهمين بالمشاركة في العنف السياسي. كما وجدت شكوى أن بعض الأشخاص قاموا باستئجار مسؤولين في الأمن من المستويات الصغيرة للتدخل نيابة عنهم ومضايقة منافسيهم من التجار. في بعض الأحيان قامت قوات الأمن باعتقال متظاهرين (انظر القسم ٢-ب).

في بعض الحالات التي يكون المشتبه به فاراً تقوم قوات الأمن في بعض الحالات باعتقال أحد أقرابه بينما يتم البحث عنه. قد يستمر الاعتقال بينما تتفاوض الأسر ذات الشأن للتوصل إلى تعويض لحل الخطأ المزعم. يشاع الجوء إلى أسلوب التحكم لحل القضايا بدلاً من نظام المحاكم. أخفقت الحكومة في ضمان احتجاز السجناء والمحجوزين في المنشآت الرسمية المعدة لهذا الغرض فقط. وخلافاً للأعوام السابقة فوزارة الداخلية وكذلك جهاز الأمن السياسي تديران معتقلات خارج حدود القانون.

نسبة كبيرة من المساجين هم من المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة، كما أن هناك مزاعم أن نسبة كبيرة من المساجين تم سجنهم لعدة سنوات دون وجود وثائق بالتهم الموجهة إليهم أو محاكمتهم أو الحكم بعقوبات ضدهم.

رغم أنه تم تناول بعض هذه الحالات التي تتم دون تهم عبر جهود مجموعات حقوق الإنسان ولجان التفتيش الحكومية (حيث تم الإفراج عن بعض المحتجزين بصورة غير قانونية)، إلا أن السلطات لم تقم بالتحقيق أو حل تلك الحالات بالصورة الملائمة.

هناك أيضاً سجون خاصة غير مصرح بها. (انظر القسمين ١-ج و١-ه).

لايسمح القانون بالنفي القهري ولا تمارس الحكومة النفي القهري ومع ذلك ففي نهاية الحرب الأهلية في ١٩٩٤م رفضت الحكومة العفو عن القادة الستة عشر الكبار لجمهورية اليمن الديمقراطية الانفصالية المسلحة والذين فروا إلى الخارج. ورغم أنهم لم يرغبوا على الخروج إلى المنفى إلا أنهم سيكونون عرضة

للاعتقال إذا ما رجعوا. انتهت محاكمة ما يسمى بالـ "١٦" في مارس ١٩٩٨م. ويتشجع من الحكومة عاد إلى البلاد خلال العام عدد من الصحفيين وضباط عسكريين بارزون جنوبيون مع أسرهم ممن فروا خلال حرب الانفصال عام ١٩٩٤م. بما فيهم سالم صالح. (انظر القسم ١-ج).

قامت الحكومة خلال العام بترحيل أكثر من ١٠٠ اجنبي معظمهم ممن كانوا يدرسون في مدارس دينية إسلامية والذي اشيع أنهم كانوا في البلاد بصفة غير قانونية. أدعت الحكومة أن هؤلاء

الأشخاص كان مشتبه بتورطهم بالتحريض على العنف أو الارتباط بأنشطة إجرامية عن طريق نشر التطرف الديني، وقد قامت الحكومة بترحيلهم مستخدمة قوانين حاله تطلب من جميع الأجانب التسجيل لدى سلطات الشرطة أو الجوازات خلال شهر من وصولهم إلى البلاد.

#### ه- الحرمان من المحاكمة العادلة والعنيفة؛

بالرغم من أن الدستور يضمن "استقلالية" القضاء والقضاة إلا أن الجهاز القضائي ليس مستقلاً بصورة تامة، ويضعفه ويعيقه الفساد وتدخل السلطة التنفيذية. يتم تعيين القضاة بواسطة جهاز الحكومة التنفيذي في حين أن بعضهم تعرض للمضايقة أو أعيد تعيينهم أو عزلوا من مناصبهم لإصدارهم أحكاماً في غير صالح الحكومة. يؤكد كثير من المتقاضين وهو أمر تعترف به الحكومة - أن العلاقات الاجتماعية للقاضي وقابليته للارتشاء أحياناً تؤثر بدرجة كبيرة على الحكم أكثر من القانون أو الأدلة المتوفرة حول القضية. كثير من القضاة ضعيفو التأهيل والبعض يتمتعون بصلاص خاصة مع الحكومة طالما يصدرن قرارات تؤيد جانبها. يعاني الجهاز القضائي من عراقيل أخرى بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لا يحدث هذا أبداً. يقوم القضاة أحياناً "بتنصيب" محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق.

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة. ولكن في التطبيق يعتبر ممثلو الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة.

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود كما يحق للمتهمين بما في ذلك التهامون في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم. المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة "لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة". وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من قرارات متحيزة ضدهم. ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها.

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، يسمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم "القضاة" القبليون بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً. تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر. المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطبتهم.

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحراية والتخريب. (انظر ١ ب). في مايو أصدرت هذه المحكمة حكماً على أحد المعتدين الذي قام بالقاء قبيلتين على سور السفارة الأمريكية في ١٥ مارس، وقد تم تخفيف الحكم إلى ١٠ سنوات على أساس أن المعتدي عانى من مشاكل نفسية.

استمرت الحكومة في برنامجها الذي بدأته عام ١٩٩٧م لإصلاح القضاء، وفي حين لم يكتمل البرنامج بعد فقد نكر بعض المحامين حصول تحسنات منها تخفيض عدد قضاة المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء، وزيادة ميزانية وزارة العدل عام ٢٠٠٠م ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو قضاء أجنبي، ومع ذلك لم تتضح بعد أي آثار في إدارة القضاء.

خلال العام قام مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الرئيس بفضل ٣٥ قاضياً ومدعياً لخرقهم القوانين. في العام ٢٠٠١م قام مجلس القضاء الأعلى بفضل ٢٠ قاضياً ومدعياً وأجبر ١٠٨ آخرين على التقاعد.

كما قوى المجلس صلاحيات وزارة العدل في التحقيق والحكم في الإدعاءات حول سوء استعمال سلطة القضاء ووجه مجلس المساعلة (التأديب) بالتعجيل في تحقيقاته في القضايا العالقة.

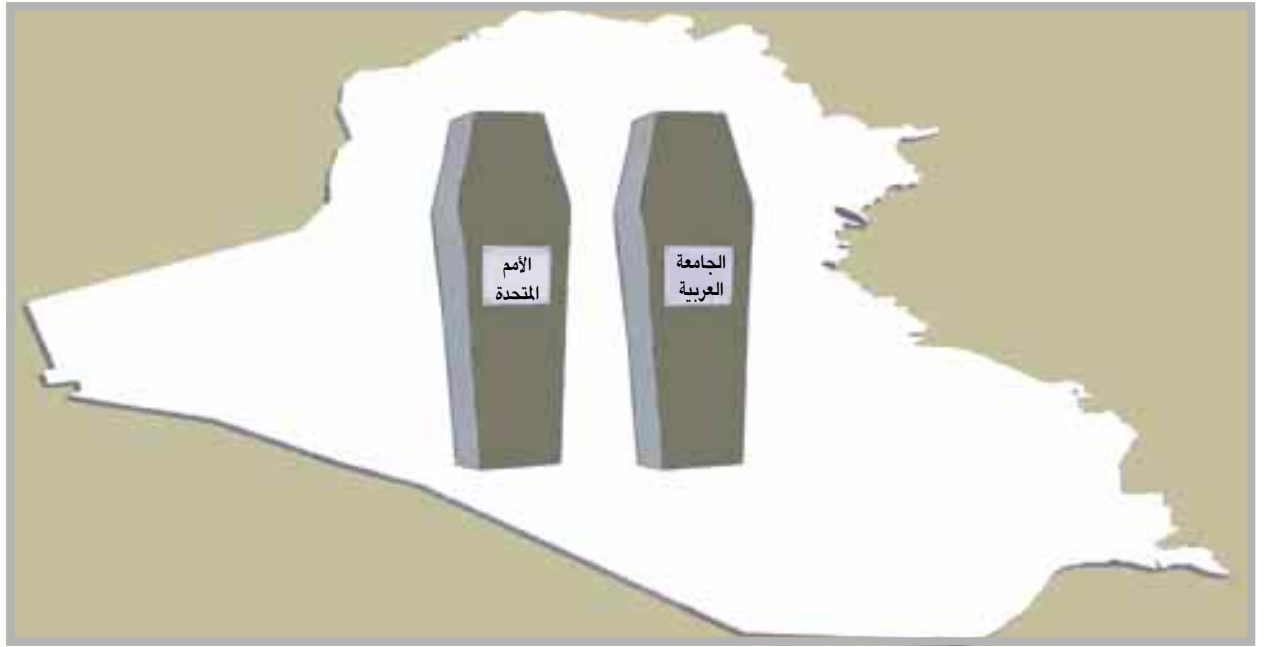
استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال ووجه وكلاء النيابة تهماً حيث تم محاكمة عدد من الأشخاص زعم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع أخرى من العنف. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء لم يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات.

في سبتمبر أصدر البرلمان تقريراً عن المعتقلين ذوي الصلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أن المعتقلين اعتقلوا دون إبلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهم في الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الصحية، كما زعم أفراد الأسر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب. أقر وزير الداخلية بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضرورياً للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كما قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على السفينة كول ستوجه لهم التهم بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء.

هناك خمسة أنواع من المحاكم: المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والإرهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية. جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد في الشريعة محاكمات عن طريق الحلفين ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساعلة الشهود والمتهمين. وحسب الدستور والقانون يلزم على

إرساء أسس وحدة قابلة للاستمرار، في ظل منظومة حكم متماسكة، تحقق التوازن، ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، والقضاء العادل المستقل، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، والمصالحة الوطنية الشاملة لعلاج جراحات كل الصراعات السياسية والاجتماعية، ووضع حد لدورات الصراع الدموية، وحماية الوطن من التمزق ليؤدي دوره الهام والرائد محلياً وإقليمياً ودولياً، صيانة لأمن واستقرار المنطقة وتأميناً لمصالح الوطن والأخرين.

## توجه حزب الرابطة



## العبرة والعبرة

في البصرة !!!!  
# تقدم ضباط الشرطة المتقاعدون والعاملون مع سلطة النظام في بغداد إلى القائد الأمريكي في فندق فلسطين ببيروت استعدادهم للمساعدة على استتباب الأمن والسير في دوريات مشتركة مع المارينز لضبط الأوضاع . إلى هنا الأمر قد يبدو طبيعياً من جهة المحالين على التقاعد لوقفهم من النظام الذي كان حاكماً في بغداد.. لكن ألا يبدو الأمر غريباً من الضباط العاملين والمولين للنظام الذي كان!! والأغرب أنهم جاءوا بلباسهم الرسمي وتم تفتيشهم على بوابة فندق فلسطين من قبل الجنود الأمريكيين أمام عدسات التلفزيونات أملاً في قبولهم جنود حماية لمن أطاحوا بنظامهم!! تلك غاية أمانيتهم!!  
# تكريت.. موطن الرئيس صدام ومرتع صباه، ومسكن عشيرته وأهله وذويه، وموطن كل قيادات ته الموثوقين، وعروته... والقوات الأمريكية التي جاءت للإطاحة به والتي أعلن أنه سيدحرها وأنه واثق من دحرها.. تعلن القوات من الحرس الجمهوري وفدائئ صدام أنهم على استعداد للتسليم بشرطين..  
الأول: أن يتوقف القصف على مدينتهم.. وإلى هنا والأمر طبيعي فهم أرادوا أن يجنّبوا مدينتهم مزيداً من الدمار وأن يجنّبوا أنفسهم التضحية بدمائهم أمام قوة لا قبل لهم بها..

الثاني: أن يكون تسليمهم لا لأحد وإنما فقط للقوات الأمريكية.. فهم يخشون أن يسلموا أنفسهم لعراقيين من المعارضة أو غيرها أو حتى لسكان تكريت.. هم يخشون شعبهم الذي كان يهتف "بالروح والدم تفديك يا صدام" والذي انتخب صدام رئيساً بنسبة 100٪.. فهم خيروا ما يعلم بحقيقة تلك الهتافات وحقيقة تلك النسبة!!.. وهم كما يبدو وكما أظهروا لا يخشون الأمريكيين.. بل يطمئنون إليهم ولا يطمئنون لشعبهم وأبناء مدينتهم!!  
فهل من معتبر.. وهل من مدكر.. وهل أن الألوان لأن نزرع ما يجعلنا أكثر اطمئناناً لأهلنا وشعبونا وأن نحدث التغييرات العاجلة العاجلة التي يحقق مصالح شعبنا ويؤهل بلادنا للتعامل السوي مع الآخرين أم نستمر كالنعامة؟! ونستمر في لعبة انتخابات نصرنا عليها بلايين من قوت شعبنا في حين لا تقدم سوى إعادة إنتاج لنفس الأوضاع الواجب تغييرها بأيدينا جميعاً ولمصلحة بلادنا؟؟؟؟ وعند ذلك نستعيز عن العبرة بالعبرة.

بهم إليها وأولادهم وذويهم قد تواروا واختبأوا.  
ذلك ما أدى إلى هذا الإحباط الذي غشي سواد الأمة يوم غشي بغداد الظلام والانهيار.. وذلك ما أدى بأحد افراد الأمة أن يتصل بأحد البرامج الإذاعية في إحدى الدول العربية ليقول كلاماً بسيطاً ولكنه غاية في العمق وغاية في رسم صورة ما آلت إليه الأمة نتيجة لهذا اللعب والعبث بعواطفها ومشاعرها الدينية والعربية.. قال الرجل: "إنني أشعر بحزن وإحباط واكتئاب.. لقد فقدت المصداقية مع نفسي!!".

وحده حزب رابطة أبناء اليمن.. ونقولها بفخر واعتزاز-دون تعال أو ادعاء- وحده الذي طرح منذ النشأة، ولا زال يطرح، الرؤى والتوجهات الصائبة التي تنطلق من قيمنا وسماحة عقيدتنا وتستهدف تحقيق مصالح بلادنا وتنفهم ما يحيط ببلادنا من ظروف وتطورات وأحداث وتستقرى بعقولنا وسياتنا من تطورات من خلال الإدراك والاستيعاب للمقدمات والتاريخ وتنقضي كيفية تحقيق المصلحة العليا للوطن -أرضاً وإنساناً- وكيفية التعايش والتعامل مع الآخر بما يحقق المصالح المشتركة دون إفراط أو تفريط ومن منطلق أن مهمتنا كامة ليست إشعال الأحقاد أو الاعتداء على الغير أو الاستكاثرة.. فمهمتنا أن نقدم ما لدينا للآخر بصورة تدفعه إلى احترام ما لدينا بل إلى الأخذ بما لدينا دون إكراه بل بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة التي يجب أن تعكسها تعاملاتنا مع الغير.. وأي منصف صادق ولدبه الجراءة والشجاعة ويقرأ بموضوعية أدبيات حزينا وأطروحاته وتوجهاته ورؤاه، قديمها وحديثها، سيجد التناسق والوضوح وعمق الرؤية وصوابها.. وأن الجميع قد ارتبك وتعددت اتجاهاته وتناقضت أطروحاته إزاء تطورات الأحداث.. إلا حزب "رأي" لا لشيء إلا لثبات منطلقاته التي قادته إلى صواب رؤاه وتوجهاته واستقراراته ووضوح طريقه لتحقيق مصالح الوطن وتبادل المصالح المشروع أصلاً بين البشر بل مطلوب دينا ووطناً.

### عجائب ومفارقات:

# صرح الناطق باسم القوات البريطانية من قطران تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي تواصل معهم في البصرة وأبدى الاستعداد للتعاون وعدم المقاومة مقابل أن يعطى لهم دور في السلطة المحلية

لاتمنع فعلاً ولا تحدث أثراً بل تستمرى خداع الناس واستحلاب عواطفهم المكبودة التي يستهلكها البعض لنيل هتاف أو تصفيق أو ثناء.. وعلى ماذا؟! فقط على البراعة في الخداع بالصراخ والشعارات التي تتحول إلى استكاثرة وخنوع في الغرف المغلقة بل دار الزمن لتصبح استكاثرة ومذلة على الهواء وأصبح من يجارون بالهباب مشاعر الناس واستحلاب عواطفهم في العلن ويتقبلون ضرب النعال خلف الأبواب.. أصبحوا يقبلون النعال التي يضربون بها علناً وبافتخار وتسابق لنيل شرف القبلة الأولى حتى يصبح من السابقين المقربين وهو لا يعلم أن المرحلة لتقبل هذا الصنف الخانع وغير المدرك لمصلحة بلاده فهو لمصالح غيره أكثر جهلاً.. والذي ليس لبلاده ولا لنفسه عنده اعتبار أو قيمة فلا قيمة له عند الغير إلا لاستخدام مؤقت وقصير كالحجر التي توضع على الوحل لتخطى عليها العابر لمنطقة الوحل.

من المسئول عن حالة الإحباط والحزن والاختئاب التي حلت بالأمة بعد السقوط المريع لبغداد، دار السلام وعاصمة الخلافة لقرون، دار الم يكن هم هؤلاء الذين استغلوا عواطف الناس بالشعارات والأوامر الكاذبة ثم تواروا لإحباء ولا خجلاً وإنما لتهيئة أنفسهم لشعارات ومقولات جديدة ياتون بها على ما بقي من أنفاس ومشاعر الجماهير المحبطة؟! لماذا لم يقل أي منهم كلمة صادقة ورأياً سيدياً لإتقاد الأمة قبل وقوع الكارثة؟! لماذا لم يقوموا بشيء أثناء حدوث الكارثة؟! نعلم أنهم لا يستطيعون ويعلمون أنهم لم تكن لهم لا استطاعة ولا إرادة لفعل شيء!! إن لماذا كانت كل تلك "الهنجمة" والوعود بالقتال مع العراق وهم يعلمون أنهم لا يريدون ولا يستطيعون بل دفعوا بشباب بعد أن مألوه حماساً والهبوا عواطفه ثم تركوه لمصير مجهول دون حتى سؤال أو اهتمام.. نعم الجهاد فريضة ولكن بشروطه.. وأسسها.. والجهاد هو الفريضة الوحيدة التي حوطبت بها الجماعة لا الفرد وهو الفريضة الوحيدة التي لا بد فيها من قائد يعلن ويدعو للجهاد عند تحقق شروطه ومقود يذهب إلى الجهاد مدركا مقاصد الجهاد وعالماً بمن يقوده فيه وإلى أي مقصد وهدف.. أما أن يتم الدفع بالشباب، بعد شحن عاطفي، ويستغلونهم دون توفر إمكانات الجهاد ولا معرفة من يقودهم فيه فهو عبث ببضرة الإسلام وسنامه وإلقاء شبابنا في محارق بينما من دفعوا

العاقل من يعتبر من أحداث التاريخ، فمن عظيمة العدالة الإلهية أنها لاتظلم من لا يقرأون التاريخ أو من لا يملكون ثقافة الاستنباط من عبر التاريخ فتهدى لهم عبراً مرئية ومسموعة ولمموسة حتى لاتكون الأمة الثقافية أو القصور -الخلقي- في الاستنباط مبرراً أو سبباً في عدم الاعتبار.

القرن الماضي الذي غادرنا قبل أقل من ثلاث سنوات كان مليئاً بالدروس المرئية والمسموعة والملموسة على المستوى المحلي والعربي والدولي.. تلك الدروس لم تكن موجهة لشريحة دون الأخرى ولا لحاكم دون المحكوم ولا لعالم أو مثقف أو مفكر دون الأمي أو الجاهل ولا لغني دون الفقير.. بل لكل الشرائح وعلى كل المستويات.. وجاءت بدايات قرننا الجديد لتعطي دروساً أكثر وضوحاً وأبلغ تعبيراً وأقوى صوتاً وعمق تأثيراً في الحياة والمعيشة والأمن و... والفكر والثقافة وبالصوت والصورة ومباشرة بدون راء للحدث وبالنفاذ المباشر إلى القلوب التي تفقه والعقول التي تدرك.

وتعاملنا مع كل حدث، سمعنا عنه أو شاهدناه أو مسنا أثره، إما بفكر وضعي لأقوام غيرنا لعللاقة لهم بأوضاعنا ولم يعيشوا ظروفنا ولم تدر حتى بخيالهم.. أو بثقافة معلبة لم نستطع حتى إعادة تليغها أو تغليفها بما يناسبنا من أغلفه فكيف نستطيع تكييفها أو تكييف أنفسنا مع معطياتها.. ثقافة منسوخة عن جذورنا وعن البنية التي شكلت حياتنا ونفسياتنا وقيمتنا ومعتقداتنا.. فتهدى في زحام المستورد فلا استطعنا هضمه وما استطعنا هضمنا وعجزنا عن القدرة على الانتقاء والتطويع لما ينفعنا من المستورد والتفاعل مع تلك الثقافات والسيول الفكرية لأننا تجاهلنا أو جهلنا الأسس التي قامت عليها بنيتنا الحياتية والقيمية والتي يستحيل نجاح محاولات نبذها التي حاولها البعض لجهله بها أو تجاهله لها فهي أسس وقسم لانكون إلا بهما ولا نستطيع التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافات الأخرى القادمة دون وجود الوعاء النفسي والقيمي الذاتي الذي به نستطيع التفاعل مع الغير والإفادة والاستفادة.

لذلك كان تعاملنا مع الأحداث مرتبكا لاهلاً للحاق بها حائراً في استقراء ما سيأتي مذعوراً من الغد رافضاً لما سيأتي لجهله به غير قادر على تفعيل حتى رفضه الجاهل.. بل رافضاً ما يحدث وما حدث بثقافة أيضاً مستوردة وأساليب قد بليت

## يوم الفرار

○ أمنية سيطرت علي منذ أيام أكثر من سيطرة القوات الأمريكية على أرض العراق وهي أن أمتلك قدرة خارقة تمكني من معرفة حقيقة مشاعر كل واحد من الزعماء العرب وهم يتابعون مشاهد عبث العراقيين بصور صدام حسين وتمثيله، ويترجمون رأيهم الحقيقي في زعيمهم المخلوع، وربما غيره من زعماء الأمة. بالنسبة لي أشعر تجاه هذه المشاهد بالسعادة، لأن العراقيين يلقنون كل الزعامات درساً قاسياً يؤكد أن أحداً لا يقاتل من أجل الطغاة، بالذات إذا كان جائعاً، وخائفاً، ومستقبلي يشبه المجهول..

إن هذه حقيقة لم ابتكرها، والمشكلة أن الزعامات تعرفها حق المعرفة، لكن أحداً لا يعيرها اهتماماً.. أو هكذا يبدو، فمزال الفقر شعاعاً مجدياً في مواسم التوسل والبحث عن مساعدات وديون جديدة تذوب في الهواء مهما بلغ حجمها.. وفي مواسم الانتخابات السورية يقولون أن التعليم من أهم أولوياتهم ولا يتوقعون عن حث الناس عليه لأن فيه الخلاص، ويتكفون بذلك لأنهم يعلمون جيداً أن مجتمعاً متعلماً لن يقبل بهم.. لذا فإن التعليم يسير من سيء لأسوأ..

تبدو العواصم العربية بشكل حسن لتجد وسائل إعلامهم التي يسيطرون عليها ما تصوره وتخدع العالم به، إنها وسائل إعلام تنعم بحرية مطلقة في كيفية تمجيد الحاكم، وتصوير حياة نمتاز بها عن الغرب الحديث، لذلك يأتون لزيارتنا للفرجة والاستمتاع بإجازاتهم.. إنهم يعرفون ذلك جيداً، ويعرفون أن حالة الإحباط والشعور بالضيق... والفراغ... والجهل عوامل جيدة لتحويل شاب كان يمكن أن يغدو شيئاً مجدياً إلى متطرف يعتقد أن أمريكا جاءت بكل هذا من أجل القضاء على معتقده، ولأن الحمق شرط أساسي عند هؤلاء فهم يحابون أمريكا بالتخريب في بلدانهم..

يبدو أن كل هذه الحقائق بحاجة إلى مسلسل مكسيكي ليستوعبها، فأعمال التخريب عذر جيد لتوقف "التنمية"، لذا لا بأس أن يتم رعاية أسبابها وإحاطة منفذيتها بقدر كاف من وسائل وعوامل التطرف.. شيء آخر يعرفه الزعماء.. أن القمع... والتسلط، وانتشار الفساد، والقهر، أسلحة جيدة ووسائل مجدية تجعل الناس يبدون من الولاء ما يكفي لتعاظم الأرصدة في الخارج، لكنها غير مجدية البتة في تأجيل يوم الفرار..



محمد الظاهري

dahri@ray-yem.com

<p>الموقع على شبكة الإنترنت <a href="http://www.ray-yem.com">http://www.ray-yem.com</a></p>	<p>موقع حزب الرابطة <a href="http://www.ray-party.org">http://www.ray-party.org</a></p>	<p>صنعاء - ميدان التحرير ص.ب (١١٧٥٣) - هاتف (٢٧١٥٤٩) - فاكس (٢٧١٥٤٨) E.mail: ray-yem@ray-yem.com</p>	<p>رئيس التحرير محمد جبار</p>	<p>نائب رئيس التحرير علي الكثيري</p>	<p>التوزيع : في اليمن : الرجال للتوزيع والخدمات الإعلامية هاتف (٧١٦٦٩٣٨-٧١٦٦٢٠٨) - في السعودية : الشركة الوطنية الموحدة للتوزيع - الرياض هاتف : (٠٨٧١٤٤) - فاكس : (٠٨٧١٤٦) (٤٨٧١٤٦)</p>
---	---	--	-----------------------------------	--	---

